الصباح الاقتصادية
12
العدد 2437 - السنة التاسعة
الأحد 3 رجب 1437 - الموافق 10 إبريل 2016
Sunday 10 April 2016 - No.2437 - 9th Year

القطاع يساهم بنسبة 44.5 بالمئة من القيمة الرأسمالية للبورصة

«الشال»: صافي أرباح البنوك العشرة مجتمعة بلغ 714.7 مليون دينار في 2015

- دول الخليج صرفت في 11 شهراً نحو 33 مليار دولار على صفقات السلاح فقط وفقاً لصحيفة أخبار الدفاع

- «برقان» يحقق صافي أرباح بلغ 87.9 مليون دينار بعد خصم الضرائب خلال العام الماضي

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي أن قطاع البنوك وعددها عشر بنوك يساهم بنحو 44.5% من القيمة الرأسمالية للبورصة الكويتية كما في 2015/12/31، وتساهم أرباحه بنحو 44.4% من أرباحها، وعليه، يصبح أحد أهم مؤشرات الحكم على أداء البورصة، مرتبط بمستوى أداء قطاع البنوك الذي يمثل اقل قليلاً من نصف قيمتها، وبلغ صافي أرباح البنوك العشرة مجتمعة في عام 2015، بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية، نحو 714.7 مليون دينار كويتي، وشكلت نحو 44.4% من إجمالي الأرباح لنحو 171 شركة مدرجة أعلنت عن نتائجها والتي بلغت أرباحها نحو 1.608 مليار دينار كويتي، وارتفعت بنحو 53.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 8.1%، مقارنة بنحو 661.3 مليون دينار كويتي، لعام 2014، ومثلت حصتها نحو 41.8% من إجمالي أرباح نفس الشركات. وعند هذا المستوى، تكون قد سجلت أعلى أرباح مطلقة منذ بداية الأزمة المالية عام 2008، أي بارتفاع بلغ نحو 130.8% عن مستوى أرباحها في عام 2008.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية، وعددها خمسة بنوك، نحو 473.8 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 66.3% من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 6.3% مقارنة مع نهاية عام 2014، بينما حققت البنوك الإسلامية نحو 240.9 مليون دينار كويتي وتمثل نحو 33.7% من صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 11.8% عن مستواها في نهاية عام 2014، أي أن اداء الشق الإسلامي من البنوك أفضل، من حيث النمو في الأرباح. ويعزى نمو أرباح البنوك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، بنحو 6.7% وفي مقدمتها إيرادات الفوائد، مقابل ارتفاع اقل في إجمالي المصروفات التشغيلية، البالغ ارتفاعها نحو 1.3%، وتحقق تحسن ملحوظ في نوعية الأصول من خلال تقليص نسبة الديون المتعثرة وتسوية المديونيات، وارتفاع في محافظ التمويل وحجم الودائع. وانعكس ذلك على تحسن مستوى الملاءة المالية للقطاع بشقيه التقليدي والإسلامي على حد سواء، رغم بقاء مستوى الأرباح متراجعا بنحو 31% - عند مقارنتها مع مستوى ارباح عام 2007. ويعرض الرسم البياني التالي، التطور في أرباح قطاع البنوك العشرة خلال الفترة ما بين (2007-2015).

وارتفع رصيد المخصصات خلال العام، بنحو 89.2 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 18.9%، ربما يعود السبب لمواجهة تقلبات السوق والأوضاع الصعبة في عام 2015 أو حتى إحترازا من أوضاع اكثر صعوبة في عام 2016. حيث بلغ إجمالي المخصصات إلى صافي الأرباح نحو 78.4% ارتفاعا من 71.3% في عام 2014، ولم يأخذ في الاعتبار دمج بيانات بنك بوبيان ضمن بيانات بنك الكويت الوطني، وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة، نحو 16.3 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 19.7 مرة، وارتفع العائد على الأصول للقطاع، إلى نحو 1.02%، مقارنة بنحو 0.97% في عام 2014.

وحققت البنوك نفسها أرباحا خلال الربع الأول من عام 2015 بلغت نحو 197.7 مليون دينار كويتي، وهبط مستوى الأرباح في الربع الثاني إلى نحو 173.5 مليون دينار كويتي، وبنسبة انخفاض بلغت نحو 12.3% - مقارنة مع أرباحها في الربع الأول، بينما ارتفع مستوى أرباحها في الربع الثالث بنحو 5.5%، مقارنة مع أرباحها في الربع الثاني، لتبلغ 183 مليون دينار كويتي، وبلغت أرباح الربع الرابع نحو 160.6 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 12.2% عن أرباحها في الربع الثالث.

وعند المقارنة ما بين اداء البنوك العشرة، استمر «بنك الكويت الوطني» في تحقيق اعلى قيمة في ارباح البنوك ببلوغها نحو 282.2 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 56 فلسا كويتيا)، او نحو 39.5% من صافي أرباح البنوك العشرة، وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 7.8%، بالمقارنة مع عام 2014. وحقق «بيت التمويل الكويتي» ثاني اعلى ارباح بنحو 145.8 مليون دينار كويتي (31.1 فلسا كويتيا)، او نحو 20.4% من صافي أرباح البنوك العشرة، وبنسبة نمو 15.3%، بالمقارنة مع نهاية عام 2014. بينما كان «بنك وربة» الأقل مساهمة في رصيد الأرباح، حيث بلغ نصيبه نحو 1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 115 الف دينار كويتي، وان ظل مستحوذا على اعلى نسبة نمو في قيمة الأرباح بنحو 769.6%. وحقق «بنك بوبيان» نحو 35.2 مليون دينار كويتي مقارنة مع 28.2 مليون دينار كويتي، اي بنسبة نمو بلغت نحو 24.8%، مما يعني انه مستمر في طريق اللحاق بالبنوك متوسطة الحجم.

وتذبذب ربحية البنوك في عام 2015، وهبوطها في الربع الرابع مع ارتفاع قيمة المخصصات، قد يعني بداية ولوج عام تهبط فيه ربحية البنوك رغم انها تظل مليئة. والمبررات هي صعوبة بيئة الأعمال العامة وضغطها على أسعار الأصول مالية وعقارية وهي صلب رهونات البنوك وصلب استثماراتها. ورغم ان بنك الكويت المركزي يؤدي عملا مهنيا فيه الكثير من الإحتراز، إلا ان عجز الإدارة الاقتصادية العامة في البلد عن القيام باي إجراء يخفف من تبعات صعوبة الأوضاع، سوف يجعل من عمل قطاع المصارف وعمل البنك المركزي في العام القادم امرا بالغ الصعوبة.

دول مجلس التعاون الخليجي والمستقبل المالي

بدءا من خريف عام 2014، فقد سوق النفط الكثير من قوته لسببين منطقيين. الأول، هو ضعف اداء حالي ومحتمل للاقتصاد العالمي، اهم محطاته هي ضعف النمو الصيني محرك الطلب على النفط وكل المواد الأولية، والذي فقد نحو 4% من معدل نموه التاريخي إلى جانب تغيير الصين الجوهري لنهجها التنموي، والثاني هو التطور التقني الذي ادى إلى خفض تكاليف إنتاج النفط غير التقليدي. إلا أن العاملين المذكورين ليسا سببا في هبوط اسعار النفط إلى مستويات شهر يناير الفائت -نحو 26 دولار امريكي لخام برنت-، ولا حتى مستوى الـ 40 دولار امريكي الحالية، فالنفط في هذه الحقبة، بسعر سياسيا وهابطا بسبب توظيفه في صراع منتجي النفط التقليدي، وليس هناك قاع منطقي للسعر السياسي.

للتدليل على حساسية أسعار النفط للعامل السياسي، بلغ سعر برميل خام برنت في 20 يناير 2016 نحو 26.01 دولار امريكي، وبسبب توافق، وليس حتى إتفاق، بين السعودية وروسيا على تجميد مستوى الإنتاج، بلغ سعر برميل خام برنت في 22 مارس 2016 نحو 40.54 دولار امريكي للبرميل، اي ارتفع بنحو 55.9%. وتداعيات توظيف النفط سلاحا في الصراع الجيوسياسي لن تستثني أحدا من تبعاتها القاتلة، والفارق هو في توقيتها وليس في حتميتها. فكل يوم يمر على توظيفه، يعني خسارة دخل كبير محتمل، وإستهلاك مدخرات ثمينة، ويعني إنحراف كبير في تخصيص الموارد التي باتت شحيحة لصالح الأمن والعسكرة، ويعني ارتفاع إضافي كبير في إعادة بناء ما يدمره ذلك الصراع.

ولأن إهتمامنا هو منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، تشير معلومات منشورة في صحيفة اخبار الدفاع «Defence News»، الأسبوعية الأمريكية، إلى انها صرفت في 11 شهرا نحو 33 مليار دولار امريكي على صفقات السلاح فقط، او نحو 3 مليار دولار امريكي للشهر الواحد. ولو إفترضنا ان خلق فرصة عمل واحدة في هذه الدول يكلف نحو 150 الف دولار امريكي، ترتفع عن هذا المعدل في الإمارات وقطر والكويت، وتنخفض للدول الثلاث الأخرى، ذلك يعني انها تخسر خلق 20 الف فرصة عمل جديدة في الشهر، او نحو ربع مليون فرصة عمل جديدة في السنة، والمعركة الحقيقية القادمة، هي في سوق العمل. تلك فقط تكلفة صفقات السلاح والتي اضافت لها الكويت الأسبوع الفائت نحو 9 مليار دولار امريكي لصفقة طائرات الـ «يوروفايتر». وتشير نشرة «معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام» ابريل 2016 -SIPRI FACT SHEET- إلى أن دولتين ضمن دول مجلس التعاون الخليجي صرفتا نحو 110 مليار دولار امريكي نفقات عسكرية في عام واحد، عام 2014 لواحدة و2015 للثانية.

وتختلف قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على إحتمال تردي اوضاع سوق النفط، إذ تتراوح قدراتها على تمويل كل نفقاتها العامة في عام 2016 من صناديقها السيادية، ما بين نحو 7.5 شهر لعُمان وسنة للبحرين و3 سنوات للسعودية، و4.6 سنة لقطر و8.5 سنة للكويت و9.6 سنة للإمارات. ذلك بالتأكيد إفتراض غير واقعي، لأن النفط سيظل يغطي نصف النفقات العامة او اكثر تحت أسوأ سيناريو له، ولكنها وسيلة قياس او مؤشر، إذا اضيف لها مستوى إعتماد الناتج المحلي الإجمالي لكل منها على النفط الذي يراوح ما بين 30% إلى 60%، والكويت الأسوأ إعتماد ضمنها، يمكن ان يدلل بقوة على تفاوت كبير في قدرتها على الإحتمال، ويبقى الوقت فقط هو الفاصل في خطورة التداعيات بين واحدة واخرى. نسوق ما تقدم من اجل الفصل بين حجم الغضب في الصراع الإقليمي، وبين تبعاته إن فشلنا في إدارته، ومن أجل التاكيد ايضا على ان كل إجراءات الإصلاح المالي والاقتصادي في الدول الست لازالت دون المستوى المطلوب بكثير، والأسوأ على الإطلاق، إجراءات الكويت.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة - مارس 2016

إنتهى شهر مارس بإستمرار الأداء الإيجابي لأسواق العينة وحتى أفضل قليلاً من اداء شهر فبراير، وحقق 13 سوقاً مكاسب متفاوتة، بينما حقق سوقاً واحدا اداء سالبا. وادت تلك المكاسب إلى إرتقاء سوقين آخرين إلى المنطقة الموجبة، ليصبح عدد الأسواق التي حققت مكاسب في الربع الأول من العام 4 أسواق بدلا من سوقين في نهاية شهر فبراير، وذلك يعني ان 10 أسواق لازالت قابعة في المنطقة السالبة بسبب الأداء شديد السوء في شهر يناير الفائت.

اكبر الرابحين في شهر مارس كان السوق الصيني الذي حقق مكاسب بنحو 11.8% في شهر واحد، تلاه السوق الهندي بمكاسب بنحو 10.2% بما اعطى إنطباعا بعودة الإنتعاش إلى الأسواق الناشئة، وعزز هذا الشعور مكاسب للسوق الألماني بنحو 5%. ولازال سوق دبي المالي يتقدم الأسواق بالمكاسب منذ بداية العام بإضافة نحو 6.5%، ويليه بفارق كبير سوق ابوظبي بمكاسب بحدود 1.9%، ثم السوق الأمريكي بمكاسب بحدود 1.5% وسوق مسقط الذي أضاف ايضا 1.1% وهما القادمان الجديدان إلى المنطقة الموجبة بادائهما منذ بداية العام الجاري.

الخاسر الوحيد في شهر مارس كان السوق البحريني الذي فقد نحو 4-% في شهر واحد، ولكنه ظل في الترتيب العاشر بخسائر بنحو 7-% منذ بداية العام، اي لازال اقل من اربع أسواق في حجم الخسائر. ورغم انه قدم افضل اداء في شهر مارس، لازال السوق الصيني اكبر الخاسرين منذ بداية العام بفقدان نحو 15.1%- من قيمته، تلاه في حجم الخسائر السوق الياباني بفقدان نحو 12%- من قيمته، ثم السوق السعودي بفقدان نحو 10%- من قيمته. واختلط اداء سوق العينة، فبينما تقدم 4 أسواق من أسواق إقليم الخليج في المراكز الخمسة الأولى في ادائها للربع الأول من العام الجاري بإضافة السوق القطري إلى اسواق دبي وابوظبي ومسقط، ظلت اسواق الكويت والبحرين والسعودية في النصف الادنى من قائمة أسواق العينة.

ومن المرجح ان يستمر الأداء الموجب للأسواق في شهر ابريل ما لم تتكرر صدمة أسواق النفط مماثلة لما حدث في شهر يناير الفائت حيث تكون مصحوبة بإنتكاس جهود التوافق بين منتجي النفط التقليدي، مستوى الأداء الإيجابي مرتبط إلى جانب بيانات النفط، بالبيانات الصادرة عن اداء اقتصادات رئيسية وناشئة، اي سيكون المستوى الإيجابي ادنى او اعلى من اداء شهر مارس وفقا لماهية هذه البيانات.

نتائج بنك برقان 2015

اعلن بنك برقان نتائج اعماله، للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، والتي تشير إلى ان صافي ربح البنك، بعد خصم الضرائب وإضافة الربح الناتج من العمليات الموقوفة، بلغ نحو 87.9 مليون دينار كويتي، وبارتفاع مقداره نحو 15.2 مليون دينار كويتي، او ما يعادل 21%، مقارنة مع مستواها البالغ 72.7 مليون دينار كويتي في عام 2014. ويعزى معظم هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، وعند خصم نصيب الحصص غير المسيطرة، نجد ان البنك حقق صافي ربح لمساهمي البنك بلغ نحو 76.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع 61.8 مليون دينار كويتي، اي بارتفاع بلغ نحو 14.4 مليون دينار كويتي، وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 23.3%. ويعرض الرسم البياني التالي، التطور في مستوى الأرباح الخاصة لمساهمي البنك خلال الفترة 2008-2015.

وفي التفاصيل، ارتفعت جملة الإيرادات التشغيلية، بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعها نحو 26.2 مليون دينار كويتي، او بنسبة 11.8%، وصولا إلى نحو 248.1 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 221.9 مليون دينار كويتي، مع نهاية عام 2014. وتحقق معظمه، من ارتفاع صافي الأرباح من العملات الأجنبية، بنحو 20.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 26.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 6 مليون دينار كويتي، وارتفع، ايضا، بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 8.7 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 156.6 مليون دينار كويتي، بعد ان كان عند نحو 147.9 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند صافي إيرادات الأتعاب والعمولات بحدود 15% او ما يعادل نحو 6.5 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 36.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 43.4 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات (مصروفات الموظفين والمصروفات الأخرى)، إذ بلغ ارتفاعها نحو 15.5 مليون دينار كويتي، او بنسبة 15.5% عندما بلغت نحو 115.3 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 99.8 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي قبل خصم المخصصات بنحو 10.7 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 8.8%. وارتفعت قيمة إجمالي المخصصات بنحو 2.9 مليون دينار كويتي او بنحو 5.1%. عندما بلغت نحو 58.6 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نهاية عام 2014 عندما بلغت نحو 55.7 مليون دينار كويتي. وخلال العام، قام البنك ببيع حصة الملكية الخاصة به كاملة بنسبة 51.19% في البنك الأردني الكويتي، ونتج من عملية البيع ربح بلغ نحو 6.5 مليون دينار كويتي. وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح، إلى نحو 33.4%. مقارنة بنحو 29%. في نهاية عام 2014.

وتظهر البيانات المالية انخفاض إجمالي موجودات البنك بنحو 926.7 مليون دينار كويتي، او ما نسبته 12%. لتبلغ نحو 6.825 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 7.751 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2014. وانخفض حجم محفظة القروض والسلفيات بنسبة 8.5%، إلى نحو 4.012 مليار دينار كويتي (58.8% من إجمالي الموجودات)، بعد ان كان في نهاية عام 2014، نحو 4.386 مليار دينار كويتي (56.6% من إجمالي الموجودات). وانخفض بند النقد والنقد العادل بنحو 137.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 903.4 مليون دينار كويتي، (13.2% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 1.041 مليار دينار كويتي (13.4% من إجمالي الموجودات). وحقق بند استثمارات في الأوراق المالية، ارتفاعا من بين البنود الأخرى، بنحو 85.2 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 570.1 مليون دينار كويتي، (8.4% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 484.9 مليون دينار (6.3% من إجمالي الموجودات)، في نهاية عام 2014. وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضا، بلغت قيمته 807.2 مليون دينار كويتي، وتسبته 11.9%. لتصل إلى نحو 5.988 مليار دينار كويتي، بعد ان كانت 6.796 مليار دينار كويتي، إذ انخفض بند ودائع العملاء بنحو 834 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 3.874 مليار دينار كويتي (64.7% من إجمالي المطلوبات)، مقارنة بنحو 4.708 مليار دينار كويتي (69.3% من إجمالي المطلوبات)، في نهاية عام 2014. وحافظ البنك على نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، ثابتة، حين بلغت نحو 87.7%. للفترتين.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية إلى ارتفاع في معظم مؤشرات ربحية البنك، مقارنة بنهاية عام 2014. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE) ليصل إلى نحو 11.7%. مقابل 10.9%، وارتفع، أيضا، مؤشر العائد على رأسمال البنك (ROC) ليصل إلى نحو 44%، بعد إن كان عند 40.7%، وارتفع أيضا مؤشر العائد على معدل أصول البنك (ROA)، ليصل إلى نحو1.04%، قياسا بنحو 0.98%. بينما انخفضت ربحية السهم الخاصة بمساهمي البنك (EPS) إلى نحو 32.1 فلسا، مقابل 33.8 فلسا، نتيجة ارتفاع المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة بالصافي بعد أسهم الخزينة بنحو 11.1%. وهي أعلى من ارتفاع الربح الخاص بمساهمي البنك بعد مدفوعات الفائدة على الأوراق الرأسمالية للشريحة الأولى البالغة نحو 5.6%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 12 مرة (أي تحسن) مقارنة بنحو 14.2 مرة، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 0.9 مرة، مقارنة بنحو 1 مرة، في نهاية عام 2014. وأعلن البنك عن نيته توزيع أرباح نقدية بنحو 18% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 18 فلسا كويتيا، وهذا يعني أن السهم قد حقق عائدا نقديا بلغت نسبته 4.7% على سعر الإقفال المسجل في نهاية 2015/12/31 والبالغ نحو 385 فلسا كويتيا للسهم الواحد.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، مختلطا، حيث انخفض مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة، وكمية الأسهم المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، بينما ارتفع قيمة المؤشر العام وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 341.8 نقطة، وبارتفاع بلغ قيمته 0.2 نقطة، ونسبته 0.1% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 24.1 نقطة، أي ما يعادل 6.6% عن إقفال نهاية عام 2015.

البيان	2015/12/31 (ألف دينار كويتي)	2014/12/31 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الأصول	6,824,705	7,751,424	(926,719)	%12-	↓
مجموع المطلوبات	5,988,382	6,795,537	(807,155)	%11.9-	↓
حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	636,671	660,841	(24,166)	%3.7-	↓
مجموع الإيرادات التشغيلية	248,097	221,935	26,162	%11.8	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	115,303	99,848	15,455	%15.5	↑
المخصصات	58,602	55,749	2,853	%5.1	↑
الضرائب	10,074	10,057	17	%0.2	↑
الربح الناتج من العمليات الموقوفة	23,820	16,424	7,396	%45	↑
صافي الربح	87,938	72,705	15,233	%21	↑
المؤشرات					
العائد على معدل الأصول	%1.04	%0.98			↑
العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%11.7	%10.9			↑
العائد على رأس المال	%44	%40.7			↑
ربحية السهم الواحد (فلس)	32.1	33.8	(1.7)	%5-	↓
إقفال سعر السهم (فلس)	385	480	(95)	%19.8-	↓
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	12	14.2			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	0.9	1.0			

جدول بياني يوضح أداء بنك برقان خلال 2015

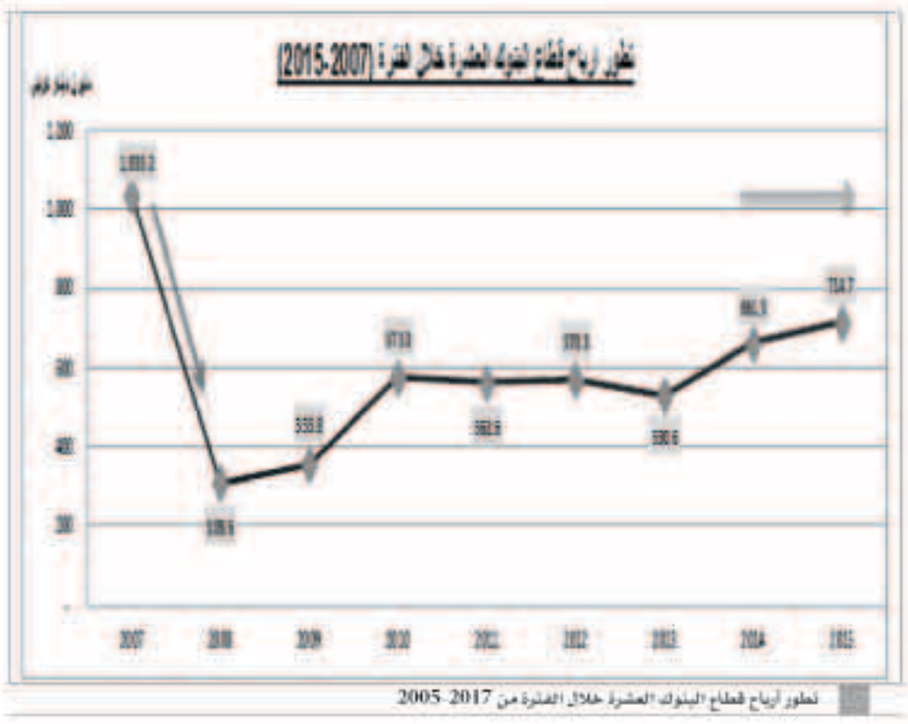

تطور أرباح قطاع البنوك العشرة خلال الفترة من 2005-2017

	اسم الشركة	يوم التقييس 2016/04/07	يوم التقييس 2016/03/31	التغير %	التغير إقفال 2016
1	بنك الكويت الوطني	345.2	350.7	(1.6)	401.1
2	بنك الخليج	190.2	172.3	10.4	211.3
3	البنك التجاري الكويتي	350.0	354.0	(1.1)	402.3
4	البنك الاهلي الكويتي	219.3	219.3	0.0	245.5
5	بنك الكويت الدولي	202.2	204.3	(1.0)	235.5
6	البنك الاهلي المتحد	356.2	352.2	1.1	424.2
7	بنك برقان	321.5	316.7	1.5	359.6
8	بيت التمويل الكويتي	1,037.5	1,025.5	1.2	1,052.0
	قطاع البنوك	363.9	363.7	0.1	409.7
9	الصناعات الكيماوية	137.1	137.1	0.0	125.6
10	الصناعات الغذائية	247.2	247.2	0.0	235.1
11	الصناعات الرعوية	130.9	114.5	14.3	110.7
12	مشاريع الكويت القابضة	1,225.6	1,225.6	0.0	1,292.5
13	الصناعات الهندسية والانشائية	56.0	47.8	17.2	43.7
	قطاع الصناعة	345.2	340.9	1.3	347.4
14	الكويت للتأمين	62.8	68.4	(8.2)	67.3
15	الخليج للتأمين	382.1	382.1	0.0	427.7
16	الاهلية للتأمين	182.1	182.1	0.0	199.0
17	أربة للتأمين	86.9	81.9	6.1	88.5
	قطاع التأمين	148.5	151.0	(1.7)	162.9
18	عقارات الكويت	78.8	87.0	(9.4)	88.6
19	العقارات المتحدة	185.6	187.6	(1.1)	193.7
20	الوطنية العقارية	198.7	207.5	(4.2)	187.8
21	المساهمة العقارية	1,473.8	1,473.8	0.0	1,494.0
	القطاع العقاري	181.8	186.3	(2.4)	184.3
22	مجموعة الصناعات الوطنية	112.6	109.0	3.3	112.6
23	أسمنت الكويت	565.1	572.9	(1.3)	595.5
24	صناعات المنيوم والتعزين	100.0	101.6	(1.6)	104.9
25	الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	141.9	139.9	1.4	149.9
26	المقاولات والخدمات البحرية	63.6	63.6	0.0	64.8
	القطاع الصناعي	166.4	165.7	0.4	172.4
27	أسيدك الكويتية	621.4	640.3	(3.0)	577.5
28	الصناعات الكويتية	115.5	115.5	0.0	115.5
29	الميزان السعودية	1,824.0	1,862.8	(2.1)	1,862.8
30	شركة زين	353.8	369.4	(4.2)	353.8
31	شركة الصفاة القابضة	12.6	12.1	4.1	11.7
	قطاع الخدمات	596.3	613.8	(2.9)	598.6
32	فنادق وشيراتون الكويتي	110.0	108.3	1.6	106.7
33	شركة الصفاة للطاقة	72.6	77.7	(6.6)	81.8
34	المتحدة للدواجن	58.7	62.0	(5.3)	65.3
35	الكويتية للأغذية الأمريكية	2,522.5	2,424.0	4.1	1,970.7
	قطاع الأغذية	864.0	824.0	3.6	681.6
36	الشركة الكويتية للأسمنت والصناعة	358.5	362.5	(1.2)	562.5
37	أسمنت الخليج	318.5	314.5	1.3	322.6
38	أسمنت بورتلاند الكويتية	483.6	478.3	1.5	588.6
	الشركات غير الكويتية	222.1	221.5	0.3	228.6
	المؤشر العام	341.8	341.6	0.1	365.9

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت